

"البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت"

بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥^(١)

(٢١ سبتمبر ٢٠١٥)

ترجمة

أعدت بعثة صندوق النقد الدولي في ٢١ سبتمبر ٢٠١٥ بيانًا ختاميًا بعد زيارتها لدولة الكويت^(٢) يتضمّن الاستنتاجات الأولية لتقرير سيُعدّ في وقتٍ لاحقٍ لمناقشته من قِبَل المجلس التنفيذي للصندوق في إطار المشاورات الدورية مع دولة الكويت لعام ٢٠١٥ بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. ويتناول البيان الختامي مقدمة وثلاثة محاور رئيسية، تشمل التطورات الاقتصادية والمالية الراهنة في دولة الكويت، وتوقّعات البيان بشأن أداء الاقتصاد الكويتي والمخاطر التي تواجه تلك التوقّعات، وتحديات السياسات، وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان.

- المقدمة:

أشار البيان الختامي إلى أن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية قد أثر سلبيًا على الموازين المالية الداخلية والخارجية لدولة الكويت، وكذلك على تباطؤ معدل النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وعلى الرغم من ذلك، فقد ساعدت المصدّات المالية المرتفعة في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الاستثمارات العامة، فضلًا عن العمل على انسيابية إجراء التعديلات المطلوبة على المالية العامة في الأجل المتوسط.

وعلى صعيد متصل، أشار البيان الختامي إلى أن الحكومة الكويتية في حاجة إلى تطبيق إجراءات تدريجية ومُستدامة بشأن إصلاح جانب الإنفاق الجاري، وذلك بالتركيز على تخفيف جمود الموازنة العامة، وذلك من خلال مواصلة الجهود المرتبطة بإصلاح نظم الدعم، والبدء في إصلاح نظم الأجور، والعمل على تحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وبما

(١) تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع الدول الأعضاء تتم على أساس دوري. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرًا يُشكّل أساسًا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

(٢) قامت بعثة صندوق النقد الدولي بزيارة دولة الكويت خلال الفترة من ٩-٢١ سبتمبر ٢٠١٥، وذلك بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥.

يُعزز النمو في القطاعات غير النفطية، ويضمن العدالة بين الأجيال. وينبغي مباشرة الإصلاحات، أخذًا في الاعتبار مخاطر المزيد من الانخفاض في أسعار النفط، مع التركيز على إصلاحات سوق العمل والإصلاحات الهيكلية الأخرى، والتي تساهم في تقليل الاعتماد على النفط، وتهيئة دعائم قيادة القطاع الخاص للنمو الاقتصادي.

وأشار البيان الختامي إلى أن بنك الكويت المركزي واصل مساعيه في تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية على النظام المصرفي، وبما يُسهم في الحفاظ على الاستقرار المالي، كما أن البنوك الكويتية تتمتع بأوضاع مالية قوية، تُمكنها من مواجهة أية تحديات ناجمة عن تراجع أسعار النفط.

أولاً - التطورات الاقتصادية والمالية الراهنة

(١) أشار البيان الختامي إلى استمرار النمو الاقتصادي في دولة الكويت في عام ٢٠١٤، وإن كان بمعدل أقل، ليعكس بعض التباطؤ في النشاط الاستثماري. وأشارت التقديرات إلى انخفاض معدل النمو في القطاعات غير النفطية ليصل إلى نحو ٣,٢% في عام ٢٠١٤ مقابل ٤,٢% في عام ٢٠١٣، عاكسًا بذلك النشاط المعتدل في بعض القطاعات مثل الصناعة والتجارة والكهرباء والماء والمواصلات. من جهة أخرى، أشار البيان إلى أن تراجع حجم الإنتاج النفطي بنسبة ١,٤% خلال عام ٢٠١٤، والذي يرجع في جانبٍ منه إلى وقف الإنتاج في أحد حقول المنطقة المحايدة منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤، أدى إلى تلاشي النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي. هذا، وقد ارتفع متوسط معدل التضخم بشكل طفيف ليصل إلى نحو ٣% في عام ٢٠١٤، ثم ليرتفع إلى نحو ٣,٣% في شهر يوليو ٢٠١٥ مدفوعًا بارتفاع أسعار خدمات المسكن بشكلٍ أساسي.

(٢) أشار البيان الختامي إلى فتور أوضاع الأسواق المالية. ففي إطار أداء سوق الكويت للأوراق المالية، تراجعت أسعار الأسهم بنسبة ١٦% على أساس سنوي في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٥، عاكسةً بذلك تقلبات أداء الأسواق المالية العالمية خلال تلك الفترة، وتداعيات الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة، وحالة عدم اليقين بشأن

أداء الاقتصاد المحلي. ويتسم متوسط قيمة الصفقات العقارية بتقلبات ملحوظة، ويبدو أن الإتجاه التصحيحي ليس واضحاً في المرحلة الحالية. وبقيت ربحية قطاع الشركات مستقرة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. وانخفضت معدلات نمو كل من الودائع لدى البنوك والائتمان الموجّه للقطاع الخاص إلى نحو ٥,٤% و ٤,٧% على الترتيب في شهر يونيو ٢٠١٥ "على أساس سنوي". وأبقى بنك الكويت المركزي على سعر الخصم عند مستوى ٢% دون تغيير، وذلك بهدف تحفيز الائتمان الموجّه للقطاع الخاص.

(٣) وعلى صعيد القطاع المصرفي، فإنه يخضع لرقابة مُحكمة، كما أظهر قدرة على تحمل صدمة انخفاض أسعار النفط. وبلغ معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ١٦,٩% وفقاً لتعريف "بازل ٣"، وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة (NPLs) ٢,٨% من إجمالي محفظة القروض، وبلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة (Provisioning Ratio) في البنوك الكويتية ١٧٢% "على أساس مُجمع" في نهاية شهر يونيو ٢٠١٥. وارتفعت معدلات العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين لتصل إلى نحو ١,١% و ٨,٩% على الترتيب في عام ٢٠١٤، مقارنة بنحو ١% و ٧,٤% في عام ٢٠١٣، لتعكس انخفاض تكلفة المخصصات ونمو أرباح الشركات التابعة والفروع العاملة بالخارج. وسجلت شركات الاستثمار مجتمعة أرباحاً في عام ٢٠١٤، في حين سجّل ثلث عدد تلك الشركات خسائر خلال العام المذكور. وتراجعت درجة انكشاف القطاع المصرفي على شركات الاستثمار إلى ٢,٨% من إجمالي الإقراض المصرفي، في ضوء التقليل المستمر لميزانيات شركات الاستثمار.

(٤) أدى انخفاض أسعار النفط إلى تدهور حاد في وضع الموازنة العامة في السنة المالية ٢٠١٥/١٤. وتُشير بيانات الحكومة الكويتية إلى أن الموازنة العامة سجلت عجزاً تصل نسبته إلى ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ (بعد تحويل ما نسبته ٢٥% من إجمالي الإيرادات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وباستبعاد دخل الاستثمار)، وذلك مقارنةً بفائض بلغت نسبته ١١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣. ووفقاً لتبويب صندوق النقد

الدولي، والذي لا يأخذ في الاعتبار التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة بينما يتضمن تقديرات خبراء الصندوق لدخل الاستثمار، فإن الفائض في الموازنة العامة تراجع بحدة ليصل إلى ١٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤، مقارنةً بما نسبته ٣٤,٧% للسنة المالية ٢٠١٤/١٣. وقد رفعت الحكومة أسعار الديزل والكيروسين وخفضت الدعم على أسعار وقود الطائرات اعتبارًا من شهر يناير ٢٠١٥ وهو ما يمكن أن يسهم في توفير ما نسبته ٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، وخفضت مخصصات العلاج بالخارج للمواطنين ومرافقيهم، إضافة إلى تخفيض مخصصات السفر للموظفين الحكوميين. وتراجع فائض الحساب الجاري إلى ٣١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤، مقارنةً بفائض بلغت نسبته ٣٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣.

ثانيًا - توقعات أداء الاقتصاد الكويتي والمخاطر المرتبطة بتلك التوقعات

٥) أشار البيان الختامي إلى أن الاستثمار في مشروعات البنية التحتية من شأنه أن يدعم النمو في القطاعات غير النفطية في الأجل المتوسط. وأوضح البيان أن امتلاك الحكومة لمصدّات مالية كبيرة، وقوة أوضاع وسيولة القطاع المصرفي، وقطاع الشركات المربح توفر البيئة المساعدة للنمو. وتم إبرام عدد من العقود في القطاع النفطي منذ عام ٢٠١٤ لزيادة الطاقة التكريرية والتي سيكون لها آثارًا إيجابية على الاقتصاد المحلي والنشاط المالي. ومن المقدر أن يبقى معدل النمو في القطاعات غير النفطية عند مستوى أقل بقليل خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٦ مقارنةً بعام ٢٠١٤، ثم يتجه بعد ذلك إلى الارتفاع ليصل إلى ٤% في الأجل المتوسط، بفعل الأثر الناجم عن الاستثمارات الكبيرة في عام ٢٠١٥. وأوضح البيان أن متوسط الإنتاج النفطي قد تراجع في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة ٢% سنويًا في الأجل المتوسط، والذي يتوافق مع الاستثمارات الجديدة المخططة لرفع الطاقة الإنتاجية من النفط الخام. وبصفة عامة، فإنه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٣% في عام ٢٠١٥ إلى نحو ٢,٨% في الأجل المتوسط، كما يُتوقع أن يرتفع متوسط معدل التضخم إلى نحو

٣,٤% في عام ٢٠١٥، ليستمر عند هذا المستوى في الأجل المتوسط إستناداً إلى الأثر المحدود لمعدلات التضخم العالمية.

(٦) وبالنسبة لسياسة سعر الصرف، أوضح البيان أن بعثة صندوق النقد الدولي ترى أن سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات تعتبر سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي، كما أنها مستمرة في تقديم دعامة (Anchor) لسعر الصرف. وتؤكد السلطات الكويتية التزامها الكامل بنظام سعر الصرف الحالي. وفي شهر يوليو ٢٠١٥، تراجع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي بنحو ٦,٨% "على أساس سنوي"، في حين ارتفع سعر الصرف الفعّال الإسمي بنسبة ٣,١% خلال الفترة ذاتها. ووفقاً لتقديرات أعضاء البعثة، فإن فجوة الحساب الجاري تبلغ نسبتها ١١% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي يُمكن تغطيتها من خلال زيادة التوفير في الموازنة العامة في الأجل المتوسط. وفي المستقبل، ومع زيادة تنوع النشاط الاقتصادي، فإن زيادة المرونة في سعر الصرف يمكن أن تكون ملائمة.

(٧) أشار البيان الختامي إلى أن التوقعات الائتمانية للنظام المصرفي داعمة للنمو الاقتصادي نظراً لوفرة السيولة (Ample Liquidity)، كما أشار إلى أن دورة الائتمان في الجهاز المصرفي بدولة الكويت تسير في إطار إسقاطات مسارها التاريخي، وهو الأمر الذي يُسهم في الحد من القلق بشأن إمكانية تصاعد المخاطر المالية جزاءً التوسع المفرط في الائتمان المصرفي. ويسهم استمرار الجهود الرامية إلى تطوير أسواق النقد والدين في زيادة تقوية إدارة السيولة، وتحسين آلية انتقال أثر السياسة النقدية.

(٨) أشار البيان الختامي إلى أهمية المباشرة في صياغة استراتيجية شاملة طويلة الأجل لتصحيح أوضاع المالية العامة. ومن المتوقع أن يستمر عجز الموازنة العامة (وفقاً لبيانات الحكومة الكويتية) في الأجل المتوسط. وسيبقى العجز في الموازنة العامة عند ما لا يقل عن ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل المتوسط بعد احتساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، ما يعنى عجزاً تراكمياً تصل قيمته إلى ٢٣ مليار دينار كويتي خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠. وستُمكن

المصدات المالية الكبيرة التي تمتلكها الحكومة والمساحة الوفيرة للاقتراض من تمويل العجز المُشار إليه ببسر. وعلى الرغم من ذلك، ولتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي، والمحافظة على المصدات المالية، وتقليص مخاطر المالية العامة، فإنه ينبغي أن تتم بشكلٍ سريع صياغة وإعلان خطط لتصحيح أوضاع المالية العامة والمباشرة في تنفيذها. وتُقدر بعثة الصندوق الحاجة إلى تصحيح في المالية العامة بمقدار يُعادل ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، لتحقيق التوازن في وضع الموازنة العامة، وبما يتوافق مع متطلبات العدالة بين الأجيال، والذي أيضاً سيكون كافياً لتغطية الفجوة المُقدرة في الحساب الجاري.

(٩) أشار البيان الختامي إلى أن الاختيار بين سبل تمويل عجز الموازنة العامة ينبغي أن يتم من خلال تقييم منافع وتكاليف بدائل مختلفة، حتى يُمكن التعرف على التوليفة المُثلى لتمويل ذلك العجز. فالسحب من صندوق الاحتياطي العام (GRF)، كما حدث في السنة المالية ٢٠١٥/١٤، يعتبر متماشياً مع دور هذا الصندوق باعتباره صندوق خزانة للمالية العامة وضامن استقرارها. وقد يكون مُجدياً أيضاً إصدار أدوات دين محلي، وبما قد يُساعد في بلورة تنمية سيولة سوق الدين بالعملة المحلية. وبالرغم من ذلك، فإن أية عملية إصدار لأدوات دين محلي ينبغي أن تأخذ في اعتبارها تكلفة ذلك الدين مقارنة بكل من المخاطر المتوقعة والعائد على صندوق الاحتياطي العام، والأكثر أهمية هو دراسة أثر ذلك الإصدار على احتياطات العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، وطاقة الجهاز المصرفي على استيعاب ديون الحكومة دون حدوث أثر المُزاحمة على الائتمان الموجّه للقطاع الخاص. واستناداً إلى درجة التصنيف وشروط الاقتراض، فإن إصدار أدوات دين بالعملة الأجنبية في الخارج قد يكون أيضاً أحد الخيارات الإضافية المتاحة، والتي لا تؤثر على حجم احتياطات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي.

(١٠) أشار البيان الختامي إلى أن أوضاع السيولة العالمية قد تُلقي بظلالها على القطاع المالي الكويتي، ومن ثمّ على الاقتصاد الحقيقي. وفي حين أن البنوك الكويتية مُعرضة - بشكلٍ مباشر أو غير مباشر - للانكشاف على مخاطر تحركات أسواق الأسهم وقطاع العقار، فإنها أيضاً تتمتع برؤوس أموال ومخصصات كبيرة لتحمل

الصدّات، إضافةً إلى أن بنك الكويت المركزي يُولي اهتمامًا كبيرًا للإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي، والعمل وبشكلٍ استباقي (Proactively) على تجنّب أية مخاطر من خلال استخدام الأدوات التحوطية الكلية (Macroprudential Tools). إضافةً إلى ذلك، فإن الاتجاه التصاعدي للتمويل بالجملة، وإن كان من مستوى متدنٍ، والتنوع الجغرافي للأصول، يدعوان إلى تعزيز المتابعة للحد من مخاطر أثر الانتشار من دول المنطقة.

(١١) تُشير نتائج اختبارات الضغط التي أجرتها بعثة صندوق النقد الدولي إلى استمرار قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدّات بشكلٍ عام. بيد أن بعض البنوك كانت أكثر حساسية من البنوك الأخرى، وقد تحتاج إلى رفع رؤوس أموالها وذلك وفقًا للسيناريوهات الأكثر شدة. ونظرًا للترابط المُتبادل، فإن التغيرات المفاجئة في أوضاع السوق قد تُبرز مخاطرة على النظام المالي وعلى الاقتصاد الكلي خلال فترات الضغط. من جهة أخرى، فإن الميزانيات العمومية للشركات غير المالية يُمكن أيضًا أن تتأثر، وذلك مع الأخذ في الاعتبار قدرة تلك الشركات على خدمة ديونها. ويؤدي تراجع أسعار الأسهم إلى آثار سلبية على ثروات القطاع الأسري. وتواجه الشركات الاستثمارية خسائر تقييم لاستثماراتها في سوق الأسهم المحلية. وبالتالي، فإن هناك اهتمامًا ملحوظًا بتحجيم وتحييد أثر انتشار أية أزمات على القطاع المالي، مع الاستمرار في تكوين المصدّات المالية في النظام المصرفي. وأشار البيان الختامي إلى أنه بالرغم من ضعف احتمال حدوث صدّات كبيرة، إلا أن هذا يدعو إلى تقوية نظم تصفية البنوك، والجاري إعدادها. هذا، وقد أوصى البيان بضرورة تطوير الإطار العام للسياسة التحوطية الكلية (Macroprudential)، وتطوير نظام الإنذار المُبكر وأدواته، وبما يُسهم بشكلٍ فعّال في تعزيز القدرة على التقييم المنهجي والحيلولة دون نشوء أزمات نظامية، خاصةً ضرورة التركيز على جمع مؤشرات القطاع العقاري، وذلك لرصد مخاطر سوق العقار.

ثالثاً - تحديات السياسة

أ-ضبط أوضاع المالية العامة ومكونات الإنفاق العام

(١٢) أشار البيان الختامي إلى أهمية أن تبدأ مرحلة ضبط أوضاع المالية العامة (Fiscal Consolidation) دون تأخير وذلك لتغطية فجوة المالية العامة (Fiscal Gap)، وتخفيض انكشافها وتقريب وضع المالية العامة (Fiscal Stance) إلى المستويات المعيارية لاعتبارات العدالة بين الأجيال. وأشار البيان الختامي إلى أن التأخير في إصلاح المالية العامة سيؤدي إلى تفاقم وضع المالية العامة وسيطلب تصحيحاً أكبر في المستقبل، خاصة إذا انخفضت أسعار النفط بدرجة أكبر. وأكدت البعثة على أن أهمية إصلاح المالية العامة لا تقتصر على إجراء خطوات تدريجية للتصحيح نظراً لامتلاك دولة الكويت مصدّات مالية (Buffers) ضخمة واحتياجات كبيرة من النفط والغاز، ولكن ينبغي أن ينصب الاهتمام على الإنفاق الجاري لخلق مساحة للمحافظة على مستويات مرتفعة للإنفاق الرأسمالي، والذي له تأثير أقوى على النمو الاقتصادي. وأشار البيان إلى أهمية تحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي من خلال تقييم أفضل لجدوى المشاريع الاستثمارية، وتبني نظام لاحق لتقييم المشاريع (Ex-Post Evaluation)، والتنفيذ الفعّال لإطار مكافحة الفساد.

(١٣) أكّد البيان الختامي على أنه ينبغي على الحكومة الاستفادة من أسعار الطاقة العالمية المنخفضة حالياً لتعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح أسعار الطاقة المحلية. كما أشار إلى أن التقليل التدريجي لدعومات الطاقة (يُقدّر بنحو ٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥)، مع شبكة للأمان الاجتماعي (Social Safety Net) وتدابير التخفيف الأخرى واستراتيجية توعوية مصممة بشكل جيد (Well-Designed Communication Strategy)، من شأنه أن يولّد وفورات كبيرة للدولة. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن يكون لإصلاح أسعار الطاقة انعكاس على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة في الاقتصاد وخلق مساحة للمزيد من الاستثمار العام والخاص. وأشار البيان إلى أن الآثار التضخمية لذلك ستكون قابلة السيطرة، وتعتبر الأنشطة الإنتاجية هي الأكثر حساسية لرفع تكلفة الطاقة، وخاصة قطاع

النقل، وسيكون ذلك القطاع قادر على التكيف مع ارتفاع أسعار الطاقة بسهولة أكثر إذا كان الإصلاح تدريجي.

١٤) ترى البعثة أن أي اقتراح لإصلاح الأجور ينبغي أن يراعي عدة أمور، منها ربط سقف الزيادات السنوية في الأجور بمعدل التضخم، واحتواء الزيادة في فاتورة الأجور. وتدرس الحكومة إصلاحًا لتوحيد مقياس هيكل الأجور في القطاع العام وتوفير إطار للحد من نمو فاتورة الأجور. وفي هذا الصدد، يهدف إصلاح الأجور إلى تبسيط هيكل الأجور وتحسين النظام الحالي، وهو ما رحبت به البعثة. كما أشارت إلى أن إصلاح الأجور يحتاج أيضًا إلى احتواء نمو العمالة في القطاع العام، والزيادات غير المدروسة في الأجور. وأكد البيان على أنه عند تصميم إطار إصلاح الأجور، يجب أن تضع السلطات في اعتبارها آثار ذلك على تشكيل توقعات التضخم في الاقتصاد.

١٥) أكد البيان الختامي على أهمية البدء بالجهود الرامية لزيادة الإيرادات غير النفطية في الدولة. وتُقدّر البعثة أن فرض ضريبة دخل على صافي أرباح جميع الشركات العاملة في دولة الكويت وتبسيط هيكل الضرائب الحالي من المحتمل أن يزيد الإيرادات العامة للدولة بنحو ٥٠٠ - ٨٠٠ مليون دينار كويتي (١,٣% - ٢,١% من الناتج المحلي الإجمالي). كما أن تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، والتي تُناقش على مستوى دول المجلس، يمكن أن تساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة بنحو ٢% - ٣% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

١٦) رحّبت البعثة بقرار الحكومة الانتقال في إعداد الموازنة من أعلى إلى أسفل (Top-Down Budgeting) بداية السنة المالية ٢٠١٧/١٦، وبوضع إطار زمني متوسط للموازنة العامة ابتداء من السنة المالية ٢٠١٨/١٧. وتساهم هذه الإصلاحات، إلى جانب توفير مراقبة أفضل وانضباط في عمليات تخطيط وتنفيذ الموازنة، في تعزيز التخطيط للاستثمار الرأسمالي وتحديد الأولويات نحو القطاعات ذات النمو المرتفع. وأشار البيان الختامي إلى تشكيل لجنة الإدارة المالية العامة برئاسة وزير المالية لتوجيه ومراقبة إصلاحات إدارة المالية العامة، كما أُتخذ قرارًا بالتنفيذ الكامل لنظام

معلومات لإدارة المالية الحكومية (Government Financial Management)
 Information System – GFMIS) خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦.

ب- تعزيز الاستقرار المالي

(١٧) أشار البيان الختامي إلى أن بنك الكويت المركزي قد عزز تعليماته لحماية الاستقرار المالي. وتخضع البنوك العاملة في الكويت لتعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (٣)، بما في ذلك إطار تعليمات البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (Domestic Systematically Important Banks -DSIBs)، ومعايير السيولة، ومعايير الرفع المالي. وضمن قطاع العقار، تُطبق البنوك نسبة القروض إلى قيمة العقار (Loan-to-Value Ratio) منذ شهر نوفمبر ٢٠١٣ على التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص، فضلاً عن معدل خدمة الدين إلى الدخل (Debt Service-to- Income) والمُطبق سلفاً.

(١٨) أشار البيان إلى أن استخدام أدوات التحوط الكلي (Macroprudential) تساهم في تخفيف المخاطر المحتملة التي تشكلها الانكشافات المرتفعة للبنوك المحلية على قطاع العقار. كما أشار إلى بعض الضعف في النشاط العقاري وخاصة في قطاع العقار التجاري وقطاع العقار الاستثماري، مع استقرار قطاع العقار السكني. ويخضع تمويل قطاع السكن الخاص لمعدل خدمة الدين إلى الدخل، وحدود قصوى للائتمان، فيما يخضع تمويل قطاعي السكن الاستثماري والتجاري لرقابة أقل، بينما يتم الإلغاء التدريجي لقواعد الضمانات العقارية التي تشجع هذا النوع من الإقراض. وأشارت البعثة إلى أهمية زيادة اليقظة الإشرافية للانكشاف على قطاع العقار، كما تشجع البعثة السلطات لبناء مؤشرات لقطاع العقار.

(١٩) أكدت البعثة على أن شركات الاستثمار بحاجة إلى رصد وثيق لأنشطتها، وتعزيز التعليمات الرقابية، وتشجيع المزيد من عمليات الاندماج لتعزيز هذا القطاع. وأشار البيان إلى أن وجود آليات رسمية لتنسيق السياسة التحوطية الكلية (Macroprudential) للرقابة على المؤسسات المالية غير البنكية يُساعد في تحديد

المخاطر النظامية (Systemic Risks). وأشارت البعثة إلى امكانية إجراء تحسينات رئيسية في سياسة التحوط الكلي، تشمل: (١) تحديد اختصاصات سياسة التحوط الكلي وتوزيع سلطاتها، (٢) إنشاء لجنة رسمية للتنسيق بشأن الاستقرار المالي، برئاسة بنك الكويت المركزي، تتألف من جميع الهيئات التنظيمية في النظام المالي، بما في ذلك هيئة أسواق المال، والمشرف على قطاع التأمين، ووزارة المالية، (٣) ضمان آليات مناسبة للمساءلة، (٤) وضع شرط قانوني لتبادل المعلومات.

ج- إصلاح سوق العمل والتنويع الاقتصادي

(٢٠) أشارت البعثة في بيانها الختامي إلى أن خلق الحوافز المناسبة للمواطنين لتولي وظائف في القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية، كما أشارت إلى أن هياكل سوق العمل الحالية بحاجة إلى إطار ملائم للحوافز، وذلك لخلق قوة عاملة محلية ماهرة، وزيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص. وأشار البيان إلى أن سياسات الدولة الحالية للمحافظة على معدلات منخفضة للبطالة بين المواطنين من خلال التوظيف في القطاع العام، وبرامج دعم الأجور في القطاع الخاص ليست فعّالة ولا مستدامة على المدى الطويل. وينبغي أن تُوجّه تلك السياسات نحو الإصلاحات التعليمية والتدريبية، وسياسات العمل لتحسين المهارات، والأجور والإنتاجية في القطاع الخاص.

(٢١) أشار البيان إلى أن السلطات الكويتية تُدرك بوجود تحديات في تنويع الاقتصاد، والحاجة إلى تحسين بيئة الأعمال ومؤشرات الحوكمة. وأشار إلى أن الجهود التي بُذلت مؤخراً تشمل الانتهاء من قانوني الاستثمارات الأجنبية والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمستثمرين. وأشارت البعثة إلى أن إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت (Kuwait Direct Investment Promotion Authority-KDIPA) ساهم في جذب استثمارات أجنبية مباشرة إضافية إلى الدولة. وفي هذا الصدد، أشار البيان إلى أن خلق بيئة اقتصادية مواتية لممارسة الأعمال التجارية أمر يحتاجه الاقتصاد الكويتي، بالإضافة إلى حاجته لتنفيذ سياسات لتشجيع الشركات على توسيع عملياتها المحلية وتطوير أسواق

التصدير، وتعزيز البنية التحتية، ودعم العاملين في اكتساب المهارات والتعليم اللازمة.

٢٢) أشار البيان الختامي إلى أن قطاع الشركات في دولة الكويت يبدو في وضع جيد لمواجهة الصدمات، بما في ذلك الانخفاض الأخير في أسعار النفط، كما أن معظم القطاعات تظهر مستويات مريحة من القدرة على خدمة الديون. وأشار البيان إلى أن الربحية (العائد على الأصول) لقطاع الشركات بقيت مستقرة ولكن عند مستويات منخفضة، وخاصة عند مقارنتها مع الدول الأخرى، بما في ذلك أقرانها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأشارت البعثة إلى أن الشركات يبدو أنها مقيمة بأقل من قيمتها (Undervalued). كما إن انخفاض نسب الأسعار إلى الأرباح (Price/Earnings) مقارنة بالبلدان الأقران قد يشير إلى الثقة الضعيفة في بيئة الأعمال الكويتية. وأشار البيان إلى أن تحسّن أداء قطاع الشركات يرتبط بمجموعة من العوامل، وتشمل: تعميق أسواق الأصول لتزويد الشركات بوسائل بديلة للتمويل والاستثمار، وتحسين مناخ الاستثمار في الاقتصاد عن طريق خفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية في دولة الكويت، وزيادة جهود التخصيص، وتعزيز حوكمة الشركات، ووضع إجراءات الإفلاس، وتوافر بيانات أفضل للمستثمرين.

الكويت: مؤشرات اقتصادية ومالية

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الحسابات القومية والأسعار			(التغير السنوي %، ما لم يرد خلاف ذلك)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	٤٩,٠	٣٦,٤	٣٧,٨
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	٥,٥	٥,٣	٢,٤
- الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	١,٩-	١,٤-	٢,٠
- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	٣,٢	٣,٠	٣,٠
سعر نفط خام الكويت التصديري (دولار أمريكي للبرميل)	٩٨,٠	٥٢,٧	٥١,٥
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميًا)	٢,٨٧	٢,٨٣	٢,٨٩
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم السنوي)	٢,٩	٣,٤	٣,٤
عمليات الموازنة (المالية العامة)			(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)
الإيرادات العامة، ومنها:	٦٣,٥	٥٣,٩	٥٢,٢
- الإيرادات النفطية	٤٩,٠	٣٨,١	٣٧,٥
- الإيرادات غير النفطية، ومنها:	١٤,٤	١٥,٨	١٤,٧
- الدخل من الاستثمار	٩,٨	١٢,٨	١٢,٦
الإنتفاق العام، ومنها:	٤٦,١	٥١,٢	٥٠,٩
- الإنتفاق الجاري	٤٠,٩	٤٣,٣	٤٣,٠
- الإنتفاق الرأسمالي	٥,١	٧,٩	٧,٩
العجز / الفائض الكلي	١٧,٤	٢,٨	١,٤
النقود والائتمان			(مليون دينار كويتي)
صافي الموجودات الأجنبية	٤,٠	٤,٦	٣,٨
المطالب على القطاع غير الحكومي	٥,٢	٤,٧	٤,٦
قطاع التجارة الخارجية			(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)
الصادرات السلعية	١٠٤,٨	٥٨,٧	٥٨,٣
الواردات السلعية	٢٧,٤-	٢٥,٧-	٢٦,١-
فائض الحساب الجاري	٣١,٢	١٠,٢	٨,٩

المصدر: البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥.